

بعد أن استعرض مكتب المجلس التعديلات على قانون البلدية 2005/5

الخالد: ميزانية ملحقة للمجلس البلدي منفصلة عن البلدية



مهلهل الخالد مترشحا اجتماع مكتب المجلس

بحث أعضاء مكتب المجلس البلدي برئاسة رئيس المجلس مهلهل الخالد التعديلات المقترحة على قانون البلدية 2005/5. وقال الخالد إن الأعضاء ناقشوا التعديلات المتضمنة العديد من المواد أبرزها إيجاد ميزانية ملحقة خاصة بالمجلس البلدي منفصلة عن البلدية. وأشار إلى أن التعديلات شملت المواد التالية:

مادة 12: يختص المجلس البلدي في إطار الخطة العامة للدولة والميزانية المعتمدة بالمسائل الآتية:

9- وضع اللوائح الخاصة بتنظيم أعمال المجلس البلدي. وأمانته ونظام العمل بها متضمنا الوحدات التنظيمية التي تؤلف منها الأمانة العامة

المجلس البلدي واختصاصات كل منها.

الفقرة الأخيرة بالنص: ... ويصدر المجلس البلدي قراراته في الموضوعات المعروضة عليه بعد دراستها من قبل الجهاز التنفيذي في هذه البلديات الكويتية بما كتابته وبانقضاءها يكون للمجلس البلدي ان يصدر القرارات المناسبة بشأنها.

مادة 14: يخبر الوزير المختص بالإشراف على شؤون البلدية بقرارات وتوصيات واقتراحات المجلس البلدي للتصديق عليها، وله الاعتراض والتصديق عليها أو تعديلها أو الاعتراض عليها، ويكون قرار المجلس البلدي نافذا بغوات 60 يوما من تاريخ اخطار مجلس الوزراء بها كتابة.

مادة 17: يكون للمجلس البلدي ان يتم ترشيحه من قبل رئيس المجلس ويعين بمرسوم من قبل الوزارة، ويتولى تحت إشراف رئيس المجلس البلدي ادارة الامانة العامة طبقا لهذا القانون والقوانين الأخرى.

ويعوز لرئيس المجلس البلدي تفويض الأمين العام في اختصاصاته المتعلقة بأعمال الامانة العامة، كما يجوز للأمين العام ان يعهد ببعض اختصاصاته الإدارية والمالية الى اي من مساعديه ويأشرفها تحت إشرافه.

ويتولى الأمين العام الإشراف على تحضير واعداد جدول أعمال المجلس البلدي وتدوين محاضر جلساته ويعرض ذلك على رئيس المجلس لاقرارها. المادة 31: يكون للبلدية ميزانية ملحقة بميزانية الوزارات والادارات الحكومية شاملة لايراداتها ومصروفاتها. إضافة: يكون للمجلس البلدي والامانة العامة للمجلس البلدي اعتمادات مالية خاصة بميزانية ملحقة بالبلدية. واختتم بالإشارة الى ان الأعضاء قرروا استكمال الاجتماع بعد اسبوعين وذلك للوقوف على جميع المقترحات المتعلقة بهذا الشأن والمقدمة من الأعضاء.

تسهيل الخدمة وتسريعها دون الحاجة لمراجعة البلدية الموسى: ضرورة العمل بنظام الأرشفة الإلكترونية ومحاسبة المتقاعسين عن تطبيقه

تتوسع برامج الأرشفة مستقبلا عبر تحديثها دوريا وبشكل منتظم.

متابعة عمل جميع الإدارات والقطاعات للتأكد من تطبيق العمل وفق لنظام الأرشفة ومحاسبة المتقاعسين من الموظفين.

وطالب الموسى بلدية الكويت الاستعانة بخبرات المتخصصين في تحديد آلية تنفيذ برنامج إصدار التراخيص الصحية والإعلانات الإلكترونية، على أن يتم اطلاق الخدمة للجمهور للتعامل بها بهدف تسهيل الخدمة لتكون بمثابة المنفذ لجميع دون الحاجة إلى مراجعة البلدية والسؤال حولها.

وتمنى الموسى أن يتضمن برنامج الأرشفة الإلكترونية استخدامات متعددة ومختلفة وتتيح للمستخدم سهولة استرجاع والاطلاع على الوثائق وتداولها إلكترونيا إلى جانب الاحتفاظ بها على شكل ملفات إلكترونية، على أن

أشاد عضو المجلس البلدي ومقرر لجنة محافظة العاصمة م.علي الموسى بدور مدير عام بلدية الكويت م.أحمد الصبيح، وذلك لحسنه قطاعات البلدية وإداراتها على أهمية استخدام التراسل الإلكتروني والأرشفة الإلكترونية في جميع أنحاء البلدية.

وقال الموسى في تصريح صحفي انه مع إتمام هذه الأرشفة الإلكترونية والتراسل الإلكتروني، متمنيا أن يكون العمل بها جديدا من جميع المسؤولين في البلدية وعدم تعطيلها من قبل البعض. وشدد الموسى على ضرورة محاسبة ومراقبة الموظفين العاملين على هذا النظام بالإضافة إلى متابعة مسؤوليهم خشية أن يكون هناك أي تقاعس من قبل البعض، وتشكيل لجنة خاصة



م.علي الموسى



م.أحمد الصبيح

المطوطح يستقبل من لجنة الإصلاح

قدم العضو د.مشاري المطوطح استقالته من عضوية لجنة الإصلاح والتطوير.

وقال المطوطح في كتابه الى رئيس المجلس: أخطركم يطلب استقالتي من عضوية لجنة الإصلاح والتطوير، لذا وجب إفاذكم للإعلان عن خلو المقعد، متمنيا لزملائي أعضاء اللجنة التوفيق.

تحرير 7 مخالفات وإتلاف 67 كيلو من الأسماك التالفة بلدية العاصمة تغلق 4 بسطات للأسماك إدارياً في المباركية

وهي تحت مجهر الرصد بهدف التحقق من سلامة الأطقمة ومن النظافة العامة بصفة مستمرة كونها تقع في قلب العاصمة ويكثر ارتيادها من قسبل الجمهور والزوار من خارج الكويت.

من جانبها، أهابت إدارة العلاقات العامة بالبلدية باصحاب المحلات الغذائية باختلاف أنواعها إلى التقيد بلوائح وأنظمة البلدية وتطبيق جميع الاشتراطات الصحية تجنبا للمساءلة القانونية، كما تناشد المستهلكين في حالة وجود أي شكوى تتعلق بالجهاز البلدي الاتصال على الخط المباشر 139 والتي سيتم التعامل معها بأقصى سرعة ممكنة طبقا للقانون.

ضم فريق العمل كلا من مدير فرع بلدية محافظة العاصمة م.سعود العنزي، رئيس سوق المباركية محمد طالب الفيلاكوي أن المفتشين بوابلون تنفيذ حملاتهم الميدانية المتواصلة ليستشعر من خلالها اصحاب المحلات بالمساطر بوجوب العن الرقابية التي تحرص على تقديمهم بالقوانين والأنظمة من أجل تحقيق سلامة وصول المواد الغذائية إلى المستهلك، لافتا إلى أن الحملات تشمل المحلات الغذائية والمطاعم



تركيب ملصق الغلق

فرع بلدية محافظة العاصمة م.سعود العنزي الذي حضر عملية غلق البسطات المخالفة أن تكثيف الحملات الميدانية تأتي في سياق التوجهات المشددة من قبل وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون البلدية ومدير عام البلدية، مشيرا إلى أن المخالفات التي ضبطها شملت عرض وبيع مواد غذائية تالفة «أسماك» وعدم التقيد بقواعد النظافة العامة إلى جانب انتهاء الترخيص، مشيرا إلى أنه تم إتلاف 67 كيلو غراما

وأنظمة البلدية. من جهته، أوضح مدير



جانب من جولة بلدية العاصمة في سوق المباركية

علمهم الذي أسفر عن غلق هذه البسطات المخالفة لقوانين



م.سعود العنزي

أعلنت إدارة العلاقات العامة بالبلدية عن غلق 4 بسطات للأسماك غلقا إداريا بسوق المباركية طبقا لقرارات الغلق الإداري التي أصدرها مدير فرع بلدية العاصمة م.سعود العنزي، بسبب ضبط مفتشي مراقبة الأغذية والأسواق 7 من المخالفات الجسيمة إلى جانب مصادرة وإتلاف 67 كيلو غراما من الأسماك غير الصالحة للاستهلاك.

وتمن مدير عام البلدية م. أحمد الصبيح جهود مفتشي البلدية الذين يواصلون التصدي للتجاوزات بهدف وضع الأمور في نصابها الصحيح، لافتا إلى أن عمليات التفتيش التي تقوم بها الأجهزة الرقابية هي الوقاية المبشرة من أجل حماية صحة المستهلكين وتقديم الغذاء السليم والطابق لجميع الاشتراطات الصحية.

وقال الصبيح في تصريح صحفي إننا في الوقت الذي نتصدي للمتجاوزين والمخالفين في كل المحافظات فإننا ندعم تلك الجهود المخلصة التي حققها مفتشو مراقبة الأغذية والأسواق بالعاصمة والتي تبرز على إخلاصهم وتفانيهم في